

معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (1) تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية لأول مرة

First-time Adoption of International Financial Reporting Standards

الأهداف التعليمية

بعد دراسة هذا المعيار يتوقع أن يكون القارئ ملماً بالأمور التالية:

1. التعرف على الأهداف الرئيسية لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (1) "تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية لأول مرة".
2. بيان النطاق الذي يغطيه معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (1) "تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية لأول مرة".
3. بيان متطلبات الاعتراف والقياس التي حددها معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (1) "تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية لأول مرة".
4. شرح أسس اعداد الميزانية الافتتاحية التي يتطلبها معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (1) : "تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية لأول مرة عند التبني الأول لمعايير الإبلاغ المالي الدولية".
5. بيان المقصود بالتاريخ الانتقالي وتاريخ الاثبات.

مقدمة

صدر هذا المعيار في حزيران 2003 وأصبح ساري المفعول إعتباراً من 1/1/2004 وتم اجاء تحسينات اضافية ليطبق المعيار بعد التحسينات اعتبار من 1/1/2009، ويطبق المعيار على المنشآت التي تبنت معايير الإبلاغ المالي الدولية لأول مرة والتي سوف تعرض اول قوائم مالية لها وفق تلك المعايير، كما ينبغي عليها تطبيق المعيار في كل تقرير مالي مرحلي (نصف سنوي ، ربع سنوي ، او شهري) يعرض طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 34 "التقارير المالية المرحلية " بالنسبة لجزء الفترة التي تغطيها قوائمها المالية الأولية طبقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

هدف المعيار Objective

يهدف المعيار الى ضمان أن القوائم المالية الاولية (القوائم السنوية التي تعد لأول مرة)على اساس IFRS والقوائم المالية المرحلية الأولية تشمل معلومات مالية عالية الجودة يتحقق بها ما يلي:

1. توفر الشفافية لمستخدميها وتوفر معلومات مقارنة لكل الفترات المعروضة.
2. توفر نقطة بداية ملائمة وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية.
- 3 يمكن اعدادها بتكلفة لا تتجاوز المنفعة المتأتية لمستخدميها.

نطاق المعيار Scope

يغطي المعيار القوائم المالية للمنشأة التي:

1. تتبنى معايير الإبلاغ المالي الدولية للمرة الأولى.
2. كما يغطي المعيار المنشآت التي عرضت معظم قوائمها المالية السابقة وكانت ملتزمة بمعايير الإبلاغ المالي الدولية في كل الجوانب فيما عدا أنها لا تحتوي على بيان صريح وبدون تحفظ بأنها تلتزم بمعايير الإبلاغ المالي الدولية جميعها أو جزء منها.
3. كما ينطبق المعيار على المنشآت التي كانت تطبق معايير غير متوافقة مع معايير الإبلاغ المالي الدولية، أو أن القوائم المالية معدة وفقاً للمعايير الدولية ولكنها معدة للاستخدام الداخلي فقط بدون جعلها متاحة لملاك المنشأة أو أي مستخدمين خارجيين.

متطلبات الاعتراف والقياس

1. يجب على المنشأة إعداد ميزانية افتتاحية وفقاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية والتي تعتبر نقطة البداية للمحاسبة بمقتضى معايير الإبلاغ المالي الدولية. وهي الميزانية العمومية للمنشأة (منشورة أو غير منشورة) في تاريخ الانتقال إلى المعايير الدولية.
2. يجب على المنشأة استخدام نفس السياسات المحاسبية في ميزانيتها الافتتاحية وجميع الفترات المعروضة فيها قوائمها المالية الأولى التي تطبق IFRS. أي أنه يجب التطبيق الكامل بأثر رجعي للمعايير النافذة في تاريخ تقارير المنشأة، مع بعض الاستثناءات المحدودة المتعلقة بالأدوات المالية وعقود التأمين.

مقارنة مع المعيار المحاسبي رقم 1

أحد المعايير الأساسية التي تحكم إعداد وعرض القوائم المالية وفقاً للمعايير (IAS 1) يعتبر معيار المحاسبة الدولي رقم 1 يهدف هذا المعيار إلى تعزيز الشفافية والمصادقية في عرض القوائم المالية، مما (IFRS) الدولية لإعداد التقارير المالية يساهم في اتخاذ قرارات اقتصادية مستنيرة من قبل المستثمرين والمستخدمين الآخرين. من خلال هذه المقالة، سنتناول وأهميته في البيئة المالية العالمية IAS 1 بالتفصيل المتطلبات الرئيسية لمعيار

أهداف المعيار :

- إلى وضع إرشادات واضحة لعرض القوائم المالية ذات الغرض العام بحيث تكون هذه القوائم قابلة IAS 1 يهدف معيار للمقارنة مع قوائم مالية سابقة لنفس الشركة، وكذلك مع القوائم المالية للشركات الأخرى. ومن بين الأهداف الرئيسية للمعيار
- 1- يتيح المعيار للمستخدمين مقارنة القوائم المالية لنفس الشركة عبر فترات مالية مختلفة، وكذلك: تحقيق القابلية للمقارنة مقارنة القوائم المالية بين شركات تعمل في نفس القطاع
 - 2- يسعى المعيار إلى التأكد من أن المعلومات المالية التي يتم الإفصاح عنها تتمتع بالشفافية: ضمان الشفافية والموثوقية والموثوقية، مما يساعد في بناء الثقة لدى مستخدمي القوائم المالية

3- يحدد المعيار القواعد العامة لعرض القوائم المالية والإفصاح عن المعلومات المهمة، مما :تحديد أسس العرض والإفصاح يساهم في توفير صورة واضحة وشاملة للمركز المالي للمنشأة وأدائها

نطاق معيار

يغطي المعيار جميع القوائم المالية ذات الغرض العام التي تُعد وتُعرض وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يتضمن ذلك القوائم المالية السنوية، والنصف سنوية، والربع سنوية التي تقدمها الشركات لعرض معلوماتها (IFRS) المالية. ومع ذلك، لا ينطبق المعيار على القوائم المالية ذات الأغراض الخاصة التي قد تحتاجها إدارة الشركة أو جهات معينة مثل السلطات الضريبية

مكونات القوائم المالية

- يجب أن تشمل المجموعة الكاملة من القوائم المالية ما يلي 1 IAS وفقاً لمعيار
- 1- تعرض هذه القائمة أصول المنشأة، والالتزامات، وحقوق الملكية في تاريخ معين. : (قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية يتعين تصنيف الأصول والالتزامات إلى متداولة وغير متداولة
 - 2- تشمل هذه القائمة إجمالي الربح أو الخسارة خلال الفترة المالية بالإضافة : قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر إلى بنود الدخل الشامل الآخر التي لم تُدرج في حساب الربح والخسارة
 - 3- تعرض هذه القائمة التغيرات في حقوق الملكية خلال الفترة المالية، بما في ذلك الأرباح : قائمة التغيرات في حقوق الملكية والخسائر والأرباح المحتجزة والتغيرات في رأس المال
 - 4- تبين هذه القائمة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من الأنشطة التشغيلية، والاستثمارية، والتمويلية : قائمة التدفقات النقدية خلال الفترة المالية
 - 5- تشمل هذه الملاحظات ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التفسيرية الأخرى التي تساعد : الإيضاحات المرفقة في فهم القوائم المالية

الاعتبارات العامة لعرض القوائم المالية

مراعاة عدة اعتبارات عامة عند عرض القوائم المالية 1 IAS يتطلب معيار العرض العادل : حيث يجب أن تعكس القوائم المالية المركز المالي والأداء المالي للمنشأة بشكل عادل، ويتحقق ذلك من خلال الالتزام بالمعايير الدولية للإبلاغ المالي والإفصاح المناسب

فرض الاستمرارية : يجب إعداد القوائم المالية بناءً على فرضية أن المنشأة مستمرة في أعمالها في المستقبل المنظور، ما لم يكن الاستحقاق المحاسبي : يتطلب المعيار الاعتراف بالمصروفات والإيرادات على أساس : هناك دليل على عكس ذلك أساس الاستحقاق، مما يعني تسجيلها في الفترة التي تخصها بغض النظر عن التدفقات النقدية .

الاتساق في العرض : يتعين على المنشأة استخدام نفس الطريقة في عرض القوائم المالية من فترة إلى أخرى، ما لم يتطلب تغيير في المعيار أو طريقة المحاسبة ذلك

المادية والتجميع : أي عرض البنود المادية بشكل منفصل، بينما يمكن تجميع البنود غير المادية ذات الطبيعة المتشابهة
التفاصيل : لا يجوز إجراء تقاص بين الأصول والالتزامات أو بين الإيرادات والمصروفات، ما لم يسمح بذلك معيار محاسبي آخر .

المعلومات المقارنة : يجب تقديم معلومات مقارنة للفترة السابقة، وتعديل هذه المعلومات عند الضرورة لإظهارها بشكل متنسق مع القوائم المالية للفترة الحالية.

تكرار اعداد التقارير : يجب على المنشأة إعداد القوائم المالية بشكل دوري، ويجب أن تغطي القوائم المالية فترة سنة مالية واحدة على الأقل .

هيكل ومحتوى القوائم المالية

يتطلب المعيار أن تحتوي القوائم المالية على الحد الأدنى من المعلومات الأساسية، مثل
الممتلكات والمعدات

الأصول غير الملموسة

الالتزامات الضريبية المؤجلة

الأصول المالية الأخرى

رأس المال المصدر والاحتياطيات

حقوق غير المسيطر عليها

يمكن للمنشأة تعديل الترتيب أو العرض بما يتناسب مع طبيعة أعمالها، شريطة توفير المعلومات بشكل يعزز فهم المستخدمين

الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية

تعتبر الإيضاحات جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية، حيث توفر تفاصيل إضافية وتفسيرات للبنود المالية. تشمل الإيضاحات السياسات المحاسبية المستخدمة

تفاصيل إضافية عن البنود المادية في القوائم المالية

الإيضاحات المطلوبة بموجب المعايير الأخرى

تحديات تطبيق المعيار

يوفر إطارًا شاملاً لعرض القوائم المالية، إلا أن هناك تحديات تواجه الشركات في تطبيقه. تشمل هذه IAS 1 رغم أن معيار التحديات

التقديرات المحاسبية : يتطلب المعيار من الشركات إجراء تقديرات وحكم مهني في بعض الحالات، مما قد يؤدي إلى التعامل مع البنود غير النقدية : يجب على الشركات الإفصاح عن البنود غير : اختلافات في التقارير المالية بين الشركات النقدية، مثل المكاسب والخسائر غير المحققة، مما يزيد من تعقيد إعداد القوائم المالية التغيرات في السياسات المحاسبية : عند تغيير السياسة المحاسبية، يتطلب المعيار تعديل القوائم المالية للفترة السابقة، مما قد يكون معقدًا

الخاتمة

عرض القوائم المالية " حجر الأساس في إعداد القوائم المالية وفقًا للمعايير " (IAS 1) يعد معيار المحاسبة الدولي رقم 1 الدولية. من خلال الالتزام بهذا المعيار، تضمن الشركات تقديم معلومات مالية شفافة وموثوقة تساعد المستثمرين والمستخدمين الآخرين في اتخاذ قرارات اقتصادية مستنيرة. ورغم التحديات المرتبطة بتطبيق المعيار، فإن الفوائد التي يجلبها في تحسين جودة الإفصاح المالي تجعل منه أداة لا غنى عنها في البيئة المالية الحديثة